مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٢٣

الثلاثاء، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيد مايتن
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أنيانا
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيدة كمبوج
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السفير جانغ جون، الممثل الدائم للصين، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس لشهر آب/أغسطس ٢٠٢٢. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير جانغ ووفد بلده على ما أبدوه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني جدا أن تتاح لي الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بشأن القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧)، فضلا عن التقدم المحرز والتحديات المتعلقة بتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ومؤخرا، المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل أربع سنوات (S/PV.8218)، وأمام المجلس، أطلق الأمين العام مبادرة العمل من أجل حفظ السلام لجعل بعثاتنا أقوى وأكثر فعالية وتأمينها بقدر أكبر. ودعا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة إلى تأييد إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفه التزاما واضحا بالعمل معنا من أجل تحقيق تلك الأهداف.

وبعد مرور عامين، أجرينا تقييما للتقدم المحرز والثغرات المتبقية. واستنادا إلى البحوث والاستعراضات الاستراتيجية لبعثاتنا، قررنا التركيز على سبعة مجالات ذات أولوية من أجل تحسين تأثيرنا بشكل ملموس. وأدى ذلك إلى إطلاق الأمين العام المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام في آذار/مارس ٢٠٢١، ليس لتحل محل مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بل لإعطاء الأولوية للمجالات الأكثر أهمية للتصدي للتحديات التي نواجهها في مجال حفظ السلام.

وثمة فرصة متاحة اليوم لإطلاع أعضاء المجلس على آخر المستجدات بشأن أبرز جهودنا ونتائجنا حتى الآن. وآمل أن تكون تقارير المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام الموزعة على جميع أعضاء المجلس بمثابة مورد يوفر لمحة عامة أكثر تفصيلا. ونتطلع إلى مواصلة تقديم هذه المعلومات المستكملة على نحو منتظم، ولكنني أود أن أشدد على أن جهودنا الجماعية وجهود الدول الأعضاء مطلوبة لتحقيق النجاح، كما هو الحال في كل ما نقوم به.

(تكلم بالفرنسية)

إن البيئات التي يُنشر فيها حفظة السلام معقدة وصعبة. وكما نعلم جيدا، يواجه العالم اليوم العديد من الأزمات المتداخلة. فنحن نواجه أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ عام ١٩٤٥، مع تزايد التوترات والظواهر الجغرافية السياسية مثل جائحة مرض فيروس كورونا والأثر المدمر لآثار تغير المناخ.

وفي خضم كل ذلك، يظل حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في الخطوط الأمامية ويسعون جاهدين لمنع انتشار وتصعيد آفة الحرب في المناطق التي يعملون فيها. فهم يحمون المدنيين ويدعمون وقف إطلاق النار ويشاركون في بناء القدرات الوطنية ويعززون حقوق الإنسان ويجمعون بين المجتمعات المحلية والبلدان. وهم يواجهون مخاطر غير مسبوقة، بما في ذلك استهدافهم من قبل المتطرفين العنيفين. ولن يتم التغلب على التحديات من هذا الحجم إلا من خلال العمل معا من أجل إيجاد حلول سياسية للنزاعات وفقا لأولويتنا في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، بما يكفل الاتساق الذي يشكل الأساس لأي استراتيجية سياسية.

وفيما يتعلق بالبيئة الجغرافية السياسية المتزايدة التعقيد، أود أن أشدد على نقطتين.

أولا، يجب أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على الحيز اللازم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تزال تُظهر بوضوح أن النظام المتعدد الأطراف يؤدي عمله في الميدان. وثانيا، يجب أن نواصل دعم بناء السلام في سياقات البعثات المعقدة، في مالي ولبنان على سبيل المثال، ضمن سياق الصعوبات الشديدة التي تواجهها تلك البعثات والتي تفاقمت بسبب الحالة العالمية. ويتوقف تأثيرنا على الجهود المنسقة التي تبذلها عمليات حفظ السلام وشركاؤنا الذين يحاولون معا منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وحلها.

وتمشيا مع الأولوية الثانية للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أي التكامل الاستراتيجي والتشغيلي، توجد لدى ١١ بعثة من أصل ١٢ حاليا خطط متكاملة للبعثات أو أطر نتائج للنظام الشامل لتقييم الأداء. وتراعي معظم هذه الخطط اعتبارات المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبطبيعة الحال، لا يمكننا الوفاء بولاياتنا إلا إذا كانت لدى البعثات القدرات المناسبة في الوقت المناسب وفي المكان المناسب وبالعقلية الصحيحة، وتلك هي أولويتنا الثالثة.

وفي ذلك الصدد، أشكر جميع الدول الأعضاء على دعمها المستمر، لا سيما في الاجتماع الوزاري بشأن عمليات حفظ السلام الذي عقد في سول في عام ٢٠٢١. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا تقدما كبيرا لنكون أكثر استباقية وسرعة ومرونة، كما يتضح على وجه الخصوص في استراتيجية تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وخطة تكيّف القوة التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وأدعو أعضاء المجلس إلى تقديم الدعم لسد الثغرات الحرجة التي ما زلنا نواجهها في مجال القدرات، وخاصة فيما يتعلق بطائرات الهليكوبتر المسلحة وتلك المخصصة للخدمات. والعمل جار مع رؤساء البعثات لضمان أن يتحلى موظفونا بالعقلية اللازمة، وفي هذا الصدد، حددنا معايير للأداء، تتعلق بكل من فرادى المسؤولين والوحدات العسكرية المشكلة ككل.

وتتعلق أولويتنا الرابعة بمسؤوليتنا تجاه موظفينا والحاجة إلى ضمان سلامتهم وأمنهم. فعلى الرغم من الجهود الهائلة، انتكس الانخفاض السنوي في عدد خسائر حفظة السلام التابعين لنا. وكنا قد شهدنا اتجاها إيجابيا بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٢٠. ومع ذلك، في عام ٢٠٢١، تضاعف عدد الوفيات الناجمة عن الأعمال الكيدية مقارنة بالعام السابق، من ١٣ إلى ٢٥. وللأسف، يستمر هذا الاتجاه، حيث وقعت ٢١ حالة وفاة بسبب الأعمال الكيدية حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠٢٢.

(تكلم بالإنكليزية)

وتستمر الهجمات على حفظة السلام باستخدام الذخائر المتفجرة والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع بمستويات تضاهي مستويات عام ٢٠٢١. ولئن كانت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لا تزال أخطر بعثة لحفظ السلام، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجهان تهديدات دائمة ومتواصلة. وقد طلب المجلس من الأمين العام، في بيان رئاسي صدر في أيار/مايو ٢٠٢١ (S/PRST/2021/11)، إجراء استعراض استراتيجي مستقل لاستجابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لخطر الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، ونحن ننفذ توصياته حاليا. وقد أحرزنا تقدما كبيرا حتى الآن في تحسين القدرات على مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع في البعثات التي يتطور فيها ذلك التهديد. وسنمضي قدما بتوصيات الاستعراض. غير أننا نحتاج إلى دعم الدول الأعضاء لمعالجة التوصيات بالكامل.

وتمشيا مع القرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠)، نقوم بتطوير استراتيجية متكاملة للدفاع عن القواعد تحسن التكامل وقابلية التشغيل البيني

لأنظمة الدفاع القائمة عبر مكونات البعثة، وهي سياسة من المتوقع أن تحسن بشكل كبير الاستجابات للتهديدات. ونسعى كذلك إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء في ذلك السياق، لا سيما من خلال خبرتها في مجال الدفاع عن القواعد وممارسته في المناطق المعرضة لتهديدات شديدة الخطورة. وتظل مساءلة حفظة السلام أولوية حاسمة في سعينا إلى تقييم الأداء بشكل أفضل والاعتراف بالمسائل ومعالجتها حسب الاقتضاء. وفيما يتعلق بالتحدي المستمر المتمثل في الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أنشأ الصندوق الاستئماني لدعم الضحايا مشروعا في جنوب السودان لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي والطبي والقانوني. وستتعاون الأمانة العامة مع الدول الأعضاء من أجل مناقشة التزامات ملموسة لحل قضايا الاعتراف بالأبوة ونفقات الأطفال للضحايا. ونحرز تقدما في وضع آلية سرية للسماح للدول الأعضاء بالاطلاع على المعلومات المتعلقة بالادعاءات الموجهة إلى موظفيها بسهولة أكبر.

وأولويتنا السادسة هي الاتصالات الاستراتيجية، التي أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى في تأمين الدعم اللازم للبعثات في مواجهة موجة من المعلومات المغلوطة والمضللة، وهو تحد يعوق تنفيذ الولايات ويهدد سلامة المجتمعات المضيفة وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة على حد سواء. وللتصدي لها، فإننا نتواصل بشكل استباقي بشأن الأثر الملموس لحفظ السلام بطريقة مقنعة تتمحور حول الإنسان. ونسخر قوة العديد من المنصات، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، لكفالة أقصى قدر من مشاركة الجمهور واستخدام شبكات الأمم المتحدة اللاسلكية لتوفير الأخبار لسكان المناطق النائية والفئات السكانية الضعيفة. ونعمل كذلك على توفير الأدوات والتوجيه والتدريب للبعثات. ونظرا للأهمية المتزايدة للاتصالات الاستراتيجية، على النحو المبين في المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة في تموز/يوليه (انظر S/PV.9090) فضلا عن البيان الرئاسي اللاحق (S/PRST/2022/5)، فإننا نعمل على إدماجها بالكامل في التخطيط وصنع القرار. وتتواصل سريعا جهودنا لزيادة التعاون مع الدول المضيفة. وكما هو مطلوب في القرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠)، فإننا نحرز تقدما منهجيا في توثيق انتهاكات اتفاقات مركز القوات، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية يمكنها تتبع تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها في جميع البعثات.

وإذ أنتقل الآن إلى موضوع المرأة والسلام والأمن، تظل مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة في حفظ السلام أولوية رئيسية يجري تعميمها في جميع جهودنا المبذولة في إطار المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وباستثناء الوحدات العسكرية، تم الوفاء – اعتبارا من حزيران/يونيه – بمعظم الأهداف المحددة في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، وتم تجاوزها في الواقع. فالنساء الآن يمثلن ٢١ في المائة من المراقبين العسكريين وضباط الأركان و ٣١ في المائة من أفراد الشرطة المعارين، و ٤٣ في المائة من موظفي العدل والمؤسسات الإصلاحية المعارين من قبل الحكومات. كما نواصل العمل لتهيئة بيئات عمل ومعيشة أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، بما في ذلك من خلال تصميم المخيمات. ولكن، بغية معالجة الفجوات المتبقية في تكافؤ الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، يجب علينا أن نكثف جهودنا المتضافرة لتعزيز توظيف المرأة وتدريبها وتطويرها الوظيفي في مؤسسات الأمن الوطنية. وقد أولت البعثات كذلك الأولوية للتحليل الجنساني في إثراء عملية صنع القرار. وعلى سبيل المثال، فإن عملية الانتقال التي خططت لها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدة من أكثر عمليات الانتقال التي تم التخطيط لها حتى الآن مراعاة للمنظور الجنساني. بيد أن البعثات تظل مقيدة بعدم كفاية الموارد والموظفين، بما في ذلك النقص في مستشاري الشؤون الجنسانية. ونحن ننفذ مشاريع لتعزيز عمليات حفظ السلام القائمة على التكنولوجيا والقائمة على البيانات، بما في ذلك مشاريع تهدف إلى تعزيز الإلمام بالحالات والاستفادة من التكنولوجيا لصالح أفراد قوات حفظة السلام النظاميين.

وفي الختام، أحرزنا تقدما ملحوظا في معالجة الأولويات المحددة في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وكما أكدت من قبل، ما زلنا بحاجة إلى دعم واسع النطاق من الدول الأعضاء في منظمتنا. أولا، أود أن أدعو المجلس إلى تقديم دعم أقوى وأكثر اتحادا للنهوض بالجهود السياسية لعملياتنا. وهذا الدعم شرط مسبق لجهودنا الرامية إلى

تعزيز السلام المستدام حيثما كلفنا المجلس بولايات للقيام بذلك. وكذلك أحتاج إلى دعم المجلس المستمر لبعثاتنا عندما تواجه قيودا وعقبات لا مبرر لها تفرضها الأطراف في النزاعات، بما في ذلك انتهاكات اتفاقية مركز القوات. ونظل نجري استعراضات منتظمة لولايات بعثاتنا وقدراتها لكفالة أن تظل ملائمة للنزاعات السريعة التطور التي تنشر فيها، ولكننا بحاجة إلى دعم المجلس لجعل توصيات هذه الاستعراضات حقيقة واقعة. ولكي تعمل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفعالية، علينا جميعا أن نعمل من أجل حفظ السلام بنفس القدر من الحماس.

وأخيرا، أود أن أكرر الإعراب عن امتناننا للدول الأعضاء على الالتزام الذي أبدته بعملنا في جميع مجالات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وإنني على ثقة من أنه يمكننا مواصلة التعويل على دعمها الثابت.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد أنيانا (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية أود أن أرجو لكم، السيد الرئيس، وللوفد الفرنسي كل النجاح خلال رئاستكم للمجلس لهذا الشهر. كما أهنئ السفير جانغ جون والوفد الصيني على قيادتهما الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

لقد استمعنا بعناية إلى السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، ونشكره على إحاطته التي تسلط الضوء على مختلف المبادرات التي يجري الاضطلاع بها لتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن غانا تشيد بالدور المهم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في صون السلم والأمن الدوليين وتوفير الاستقرار في مختلف أنحاء العالم. وما فتئنا ندعم جميع الجهود الرامية إلى تحسين أداء حفظ السلام بتعزيز فعاليته لكل حقبة تاريخية.

لقد تابعنا بنشاط، منذ عام ١٩٦٠، عندما ساهمت غانا لأول مرة بقوات في عملية الأمم المتحدة في الكونغو، الطبيعة المتطورة لحفظ السلام والتكيف مع العوامل المؤثرة المتغيرة لحالات النزاع التي يُنشر فيها حفظة السلام. وبالمقارنة مع الماضي، يطلب اليوم من حفظة السلام أن يفعلوا المزيد، وعادة في سياق متعدد الأبعاد حيث قد لا ترحب الأطراف المعنية نفسها بوجودهم. ولذلك فإننا نقدر المناقشات التي تمت منذ تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لعام ٢٠١٥ وتقرير المتابعة الذي أعده الأمين العام (S/2018/623) والإجراءات، بما في ذلك المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، التي حددت التزاماتنا المشتركة فيما يتعلق بالتصدي لتحديات حفظ السلام، مثل النزاعات التي طال أمدها والطبيعة الصعبة المنال للحلول السياسية، والولايات الواسعة والمعقدة التي يصعب تحقيقها.

غير أن هناك عددا من التحديات الأخرى التي يجب كذلك أن يتصدى لها مجتمع أصحاب المصلحة في حفظ السلام من أجل جعل حفظ السلام مناسبا للغرض وفعالا في تحقيق أهدافه. ويتصل بعضها بالولايات، بينما يتعلق البعض الآخر بمجال الأداء، وتظل كفالة سلامة وأمن حفظة السلام بحاجة إلى تحسين. وتتطلع غانا إلى العمل في ذلك السياق لدعم الأولويات المحددة في استعراض الأمين العام لهيكل السلام والأمن، ولا سيما في كفالة معالجة قضايا منع نشوب النزاعات واستدامة السلام والتنمية المستدامة بالسرعة والأهمية التي تستحقها.

أولا، فيما يتعلق بولايات حفظ السلام، يظل يساور غانا القلق إزاء عدم كفاية التركيز على أولوية السياسة في بعض بعثات حفظ السلام، الأمر الذي ما زال يطيل أمد عدد من النزاعات. وكذلك، على الرغم من أن ولايات بعض البعثات – مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية – تشمل إنشاء ألوية للتدخل السريع، فإن هيكل وتركيز ترتيبات حفظ السلام الحالية يجعلها أدوات غير ملائمة لمكافحة الإرهاب، ويفتقر المجلس نفسه إلى آلية راسخة للتصدي للجماعات المتطرفة. ونعتقد أن الولايات والقرارات يمكن أيضا جعلها أكثر إيجازا وتركيزا. ولذلك، هناك حاجة إلى أن يعيد المجلس تركيز صياغة الولايات وتنفيذها على أولوية السياسة، وأن يستفيد من فرص الشراكة التي تتيحها الترتيبات الإقليمية، مثل الترتيبات المبرمة مع الاتحاد الأفريقي، في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والتي لا تستطيع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام التصدي لها، خاصة فيما يتعلق بالإرهابيين

والجماعات المتطرفة. وسيتطلب ذلك منا بالطبع أن نتبنى بشكل بناء التقرير المتوقع من الأمين العام بشأن مسألة التمويل الكافي والمستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بتكليف من المجلس، وخاصة من خلال الاشتراكات المقررة.

ثانيا، فيما يتعلق بأداء عمليات حفظ السلام، بينما نرحب بتنفيذ الإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، نعتقد أننا بحاجة إلى تعزيز استخدامه بطريقة تكفل أن يرتقي أداء فرادى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وفرادى موظفي البعثات إلى مستوى توقعات الولايات. وفي الحالات المهمة التي لا تتحقق فيها توقعات الأداء هذه، سيكون من المهم للأمانة العامة أن تسترعي انتباه الفريق العامل المختص التابع للمجلس إليها بغية التمكين من معالجة الشواغل المنهجية. ونعتقد أن من الضروري إشراك الدول الأعضاء ذات الصلة بصورة منهجية في تنفيذ الإطار. ونشدد أيضا على أهمية إعطاء الأولوية لبناء قدرات جميع فئات حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بغية تعزيز فعالية أدائهم.

ثالثا، فيما يتعلق بسلامة وأمن حفظة السلام، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استهدافهم المتعمد، الذي أدى إلى ارتفاع كبير في عدد القتلى في عمليات حفظ السلام. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإشادة بجميع ذوي الخوذ الزرق الذين دفعوا حياتهم أثناء أداء واجبهم، وللثناء على حفظة السلام لإسهاماتهم المتفانية. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز التدريب السابق للنشر على مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، حيثما ينطبق ذلك، بغية التصدي لخطر الاستخدام المتزايد من جانب الجماعات لتلك الأجهزة ضد حفظة السلام، كما شهدنا في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

نحض أيضا على تعزيز الاتصالات الاستراتيجية بغية التصدي للزيادة الكبيرة في المعلومات المضللة والمغلوطة، التي أصبحت منهجية ومتزامنة ومنسقة على نطاق واسع جدا وتضر بجهود حفظة السلام، وترسم ملامح بيئة النزاع، وتؤثر سلبا على الرأي العام بشأن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما في القارة الأفريقية. وفي بعض الحالات، أدت التصورات التي أوجدت إلى ردود فعل عدائية من السكان المحليين، بلغت ذروتها في أعمال شغب وتخريب ممتلكات الأمم المتحدة ووقوع إصابات فيما بين موظفي الأمم المتحدة والسكان المحليين، وهو أمر رأيناه مؤخرا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإشارة إلى التحدي الناشئ الذي تواجهه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بتنفيذ الحكومات المضيفة لاتفاقات مركز القوات فيها، فضلا عن القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد حفظ السلام وتناوب القوات وإعادة إمدادهم، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على أدائهم وتحقيقهم للولايات. ولئن كنا نسلم بأن الطلبات على بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم أكبر من أي وقت مضى، مما يفوق الموارد المتاحة والقدرات القائمة، فإننا ندرك أن الوفاء بالولايات من أجل استدامة السلام أمر بالغ الأهمية ويتطلب التزام جميع الجهات الفاعلة في حفظ السلام.

أكرر تأكيد دعم غانا الثابت لكل مبادرة تساعد على التصدي للعدد الضخم من التحديات المعاصرة التي تؤثر على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونشدد أيضا على الحاجة إلى تحسين التخطيط وتوفير الموارد الكافية لعمليات الانتقال، فضلا عن النظر في الآثار المترتبة على فترة ما بعد الولاية بغية كفالة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس من عمليات السلام وولاياتها.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الجميع على كلماتهم الرقيقة الموجهة إلى الوفد الصيني، وأن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. سنعمل عن كثب معكم ومع زملائكم، سيدي الرئيس. وأنا واثق من أن أعمال المجلس في أيلول/سبتمبر ستتكلل بالنجاح في ظل القيادة الفرنسية الممتازة. أود أن أشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا على إحاطته.

لقد قدمت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إسهامات مهمة هامة في صون السلم والأمن الدوليين، من البلقان إلى حوض نهر

الكونغو إلى الصحراء الكبرى وشبه القارة الآسيوية الجنوبية. لقد تحدى ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ حفظة السلام الصعاب والمخاطر في أداء واجباتهم والقيام بمهمتهم تحت راية الأمم المتحدة، وإحلال السلام والاستقرار في مناطق النزاع وإبراز السلام والأمل في العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع أصحاب الخوذ الزرق، وأن أعرب عن خالص امتناني للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

إن العالم يدخل فترة من التغيير المضطرب وعدم الاستقرار. والعوامل التي تشجع على زعزعة الاستقرار وعدم اليقين آخذة في الازدياد، ويواجه السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي تحديات متزايدة. وفي ظل تلك الظروف، يزداد بروز الدور المهم لعمليات حفظ السلام، فضلا عن توقعات الدول الأعضاء منها. وللاستجابة لهذه الحالات المتغيرة، تحتاج عمليات حفظ السلام إلى التحسين المستمر، وتحسين وضعها، وتعزيز تحسين أوجه ضعفها، والقيام بعمل أفضل في خدمة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتود الصين أن تسلط الضوء على النقاط الأربع التالية فيما يتعلق بأداء عمليات حفظ السلام خلال العام الماضي.

أولا، يجب أن نعزز الهيكل الشامل لعمليات حفظ السلام بغية أداء المهمة المركزية المتمثلة في صون السلم والأمن. استمرت ولايات حفظ السلام في النمو على مر العقود، متوسعة من الرصد التقليدي لوقف إطلاق النار إلى حماية المدنيين، ومن مجال الأمن التقليدي إلى الجبهة الإنسانية وجبهة حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات إلى مجالات الموارد الطبيعية والجزاءات. وبعض الولايات الجديدة مصممة للاستجابة للديناميات المتغيرة وبعضها لتلبية الاحتياجات المشروعة للبلدان المعنية. غير أن بعضها الآخر نشأ عن أسباب ما يسمى باللياقة السياسية، بل إن بعضها يواجه خطر أن يصبح أدوات لممارسة الضغط على البلدان المعنية.

إن التوسيع المطلق للولايات يتعارض مع المهمة الأساسية للمجلس، ويجهد موارد حفظ السلام، ويزيد من التوقعات المفرطة من البعثات. وتتجاوز بعض الولايات قدرة البعثات، وتتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المضيفة وتقوض الثقة المتبادلة بينهما. وفي آب/أغسطس، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا بشأن بناء القدرات في أفريقيا صاغته الصين (S/PRST/2022/6)، يطلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في غضون عام واحد لتقييم ولايات بعثات حفظ السلام وتقديم توصيات لتعديلها أو صياغة استراتيجيات للخروج. ونأمل أن يغتنم المجلس هذه الفرصة لتبسيط ولايات عمليات حفظ السلام وتحسينها إلى أقصى حد ممكن حتى تتمكن البعثات من التركيز على الوفاء بمهامها الأساسية.

ثانيا، يجب أن نقضي على النقص في الثقة وأن نعيد بناء علاقات تعاون جيدة مع البلدان المعنية. وما فتئت العلاقات بين بعض البعثات والبلدان المعنية تمثل مشكلة خطيرة منذ بعض الوقت، لدرجة أن حفظة السلام دفعوا أرواحهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة أبيي، وهو أمر محزن جدا. وما برح تعزيز التعاون مع البلدان المضيفة يشكل دائما جزءا مهما من إصلاح حفظ السلام وينبغي إعطاؤه أولوية أكبر في المستقبل. وينبغي للبعثات، لدى أدائها لواجباتها، أن تصغي إلى آراء البلدان المعنية، وتأخذ شواغلها في الحسبان وتلتمس دعمها. وفي القرار ٢٦٥٠ (٢٠٢٢)، المتخذ في آب/أغسطس، بشأن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (انظر S/PV.9121)، أدرج بعض أعضاء المجلس عبارات أضعفت التنسيق بين القوة ولبنان، الأمر الذي لا يفضي إلى توطيد الثقة المتبادلة مع البلد.

وكثيرا ما كانت قضايا حقوق الإنسان عاملا معقدا في علاقات البعثات مع البلدان المضيفة، ولا سيما في مالي وجنوب السودان. وينبغي للبعثات ذات الولايات في مجال حقوق الإنسان أن تتحقق من الوقائع مع الدولة المعنية عند الإبلاغ عن حالة من حالات حقوق الإنسان، وأن تلتمس موافقتها عند التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعزز الاتصالات الاستراتيجية مع الحكومات والشعوب المضيفة بغية تعزيز فهمها ودعمها لولاية البعثة وطريقة عملها. هذه هي أفضل طريقة لمكافحة المعلومات المغلوطة حول البعثات. وما فتئت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتواصل مؤخرا مع مختلف القطاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال قنوات متعددة، الأمر الذي يستحق التقدير الكامل.

ثالثا، يجب أن نعزز الشراكات وأن نعبئ جميع الدول وأصحاب المصلحة للنهوض بعمليات حفظ السلام. خلال السنوات الأخيرة عززت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تأهبها وقدرتها على صون السلم والأمن في مختلف المناطق بسرعة، لا سيما في أفريقيا. ولا تزال الحاجة إلى عمليات سلام مستقلة في أفريقيا تزداد وتعد منطقة الساحل مثالا واضحا على ذلك. وينبغي أن يكون التعاون مع عمليات السلام المستقلة في أفريقيا جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة للسلام بمعناها الأوسع، خاصة وأن الجانبين قد راكما خبرة غنية في ذلك الصدد. وقد تم بنجاح سحب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي أدت دورا هاما في استعادة السلام والاستقرار في المنطقة. وفي الصومال فإن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي يوفر فيه الاتحاد الأفريقي القوات وتقدم فيه الأمم المتحدة الدعم اللوجستي بينما يتولى الاتحاد الأوروبي التمويل قد نجح عموما وساعد على تحسين الحالة الأمنية. وينبغي للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يواصلا تعزيز اتصالاتهما ومشاوراتهما وأن يحلا التحديات القانونية المحددة فيما يتعلق بمواردهما خلال تعاونهما بطريقة مبتكرة وأن يستغل كل منهما مواطن قوة الآخر.

رابعا، يجب أن نكفل سلامة حفظة السلام وأن نسعى جاهدين للحد من المخاطر الأمنية التي تتعرض لها عمليات حفظ السلام، حيث ما زالت التهديدات والتحديات المادية التي تواجه حفظة السلام تتزايد منذ بعض الوقت. لقد وقعت سبع هجمات خطيرة هذا العام على بعثتين في مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية أسفرت عن مقتل أو إصابة العشرات من حفظة السلام. وينبغي للدول الأعضاء والأمانة العامة أن تعملا معا لتعزيز قدرات البعثات على الاستجابة لحالات الطوارئ والإنذار المبكر وتعزيز نظم الإنقاذ والدعم الطبي واستخدام التكنولوجيات الجديدة استخداما سليما لتحسين معداتها وأمنها. إذ نتكلم الآن، بعثت الصين وحدة من الطائرات غير المأهولة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ونعتقد أنها ستساعد في كفالة سلامة الأفراد وتحسين أداء عمليات حفظ السلام.

كما شاركت الصين – بصفتها رئيسا مشاركا لمجموعة أصدقاء سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة مع البرازيل وإندونيسيا ورواندا في استضافة اجتماع بشأن إجلاء الضحايا في الشهر الماضي أسفر عن نتائج إيجابية. وستواصل الصين القيادة والعمل مع الأطراف الأخرى في مختلف محافل الأمم المتحدة للترويج لمسألة أمن حفظة السلام وبذل جهود وتقديم إسهامات لكفالة سلامة ذوي الخوذ الزرق.

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم، سيدي، على مبادرتكم بعقد مناقشة اليوم بشأن عمليات حفظ السلام في وقت تكتسي فيه تلك الأداة أهمية حاسمة لدور الأمم المتحدة ووجودها في الميدان. لقد أصبحنا على مفترق طرق ونحن نواجه التحديات التي نواجهها في الميدان. لذلك فإنها مناقشة حسنة التوقيت. إذ نحدد مواطن القوة والضعف في عمليات حفظ السلام يجب علينا أن ننأى عن التحيز أو الرضا إذا أردنا أن نقدم حلولا ملموسة ومناسبة ومحددة لكل وضع ميداني. غني عن القول أيضا أنني أود أن أهنئ الصين على جهودها الممتازة في توجيه عملنا في آب/أغسطس. كما أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

فمنذ إنشاء المنظمة ظلت عمليات حفظ السلام في صميم استراتيجيات الأمم المتحدة لإنهاء النزاعات وتعزيز المصالحة. وفي أكثر من اثني عشر بلدا، بما في ذلك سيراليون وبوروندي وكوت ديفوار وليبريا، أحدثت جهود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تغييرا حقيقيا حيث قدمت الأمم المتحدة ضمانات أمنية رئيسية ويسرت عمليات الانتقال السياسي. وساعدت أيضا على إنشاء مؤسسات جديدة للدول الهشة وساعدت على الحد من عدم الاستقرار في العديد من البلدان التي تمكنت من العودة إلى مسار التنمية الطبيعي على الرغم من التحديات المتبقية في مجال بناء السلام. ولكن في عدد من الحالات

الأخرى لم ترق جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام واستجابة المجتمع الدولي برمته إلى مستوى التوقعات وتعرضت لانتقادات شديدة، على سبيل المثال في الصومال ورواندا ويوغوسلافيا السابقة في بداية عقد التسعينيات.

وفي بعض الحالات الراهنة تزامن وجود عمليات حفظ السلام مع زيادة في النزاعات المزمنة. إن المشهد المروع لذوي الخوذ الزرق الذين يطاردهم الناس ويتعرضون للسخرية بسبب عجزهم عن حماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر لا يطاق لعدة أسباب. وينبغي أن تدفع هذه الانتكاسات المجتمع الدولي إلى التفكير مليا في أسبابها واستخلاص الدروس وتحسين معايرة ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونشرها بوصفها أدوات لاستعادة السلم والأمن الدوليين وصونهما.

لقد صُمّم نظام أمننا الجماعي وأنشئ قبل ٧٧ عاما بينما تغير العالم منذ ذلك الحين، وتغير كذلك طابع النزاعات نفسها. وما تزال التهديدات الجديدة تنشأ كل يوم وتعمل على إعادة تشكيل النظام الدولي. بيد أن الطريقة التي نتعامل بها مع الأزمات ومستوى التمثيل في منظمتنا إلى جانب أدواتها لصون السلم الدولي ما تزال تنتمي إلى عصر آخر. فأفريقيا التي تستضيف غالبية عمليات حفظ السلام والتي ما برحت مدرجة دائما في جدول أعمال المجلس، لم تحظ قط بمكانها الصحيح على الطاولة وتعتبر تحديا يتعين على الدول العظمى مواجهته أكثر من كونها صاحبة مصلحة في الحوكمة الدولية. إن من الواضح أن تلك الحالة التي عفا عليها الزمن لا ترقى إلى مستوى واقعنا الحالي ولن تجدي في تخفيف معاناة شعوبنا لا سيما النساء والأطفال في المناطق المعرضة للحروب. وبالنظر إلى البيئة المعقدة الحالية وانتشار النزاعات بين الدول يجب على الأمم المتحدة أن تجدد نفسها باستمرار إن أرادت التصدي للتحديات الأمنية التي تواجهها. ويجب على المجلس ألا يكفل فعالية عمليات السلام فحسب، بل يجب أيضا أن تتكيف ولاياتها مع الحالة والاحتياجات في الميدان.

وإلى جانب النهج الشامل الذي يجب أن يأخذ في الحسبان الخطاب الإقليمي الداخلي في مناطق الأزمات، تتوقف فعالية عمليات حفظ السلام ونجاحها على عوامل رئيسية في الاستجابة للتحديات بما في ذلك الولايات الواضحة والموثوقة والواقعية، فضلا عن توفر الموظفين والموارد اللوجستية والمالية. ثانيا، كما تتوقف أيضا على موافقة البلدان المضيفة فضلا عن الحياد واحترام أحكام ولاياتها. ثالثا، كما يتوقف نجاحها وفعاليتها على شرعيتها ومصداقيتها لا سيما في نظر السكان المحليين، وتعزيز الملكية الوطنية والمحلية في عملية السلام في البلد المضيف، مع التزام البلد المضيف بالامتناع عن تقويض عمليات الأمم المتحدة وضمان حرية تنقل البعثات، مع المشاركة البناءة للبلدان المجاورة والجهات الفاعلة الإقليمية، واتباع نهج متكامل وشامل، مع التنسيق الفعال مع أصحاب المصلحة الآخرين في الميدان، والتواصل الفعال مع السلطات وسكان البلد المضيف، واللياقة في التعامل مع السكان المضيفين واحترام قواعد السلوك المهنية وأعلى المعايير المهنية من جانب ذوي الخوذ الزرق.

من جانب آخر تعتمد كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام على تفاعلها مع الديناميات الإقليمية. في ذلك الصدد، فإن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لا سيما في حل الأزمات في القارة الأفريقية أمر أساسي. وتبرهن تجربة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وجه الخصوص على أنه بمساعدة التمويل الذي يمكن التنبؤ به والدعم اللوجستي الكافي يمكن للاتحاد الأفريقي أن يضطلع بعمليات حفظ السلام حتى في أصعب الظروف. وينبغي أن نضع في اعتبارنا ذلك المثال فيما يتعلق بالبعثة الجديدة في الصومال – بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل التي ستكون تحت القيادة الأفريقية. وفي سياق إقليمي يتسم بزيادة تهديد الإرهاب، من الضروري إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بدعم التمويل الكافي.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد تأييد بلدي للمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام التي تدعو إلى التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وتشمل الشواغل الشاملة لعدة مجالات

ذات أولوية ضرورة وضع استراتيجية فعالة للاتصالات على سبيل المثال. كما أود أن أؤكد مجددا دعمنا للاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة واستراتيجية الأمم المتحدة وخطة عملها بشأن خطاب الكراهية، وأدعو إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لتعدد اللغات في عمليات حفظ السلام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

لقد ظل حفظ السلام، على مدى عقود، عماد عمل الأمم المتحدة في صون السلم والأمن وكان له تأثير مباشر على حياة الملايين من الناس. وثمة آمال كبيرة معلقة على عمليات حفظ السلام، حيث يتوقع منها أن تتصدى للتحديات الملحة وأن تسهم في حل الأزمات على المدى الطويل. إن الطبيعة المتغيرة للنزاعات وخصوصياتها والظروف الخطيرة التي تعمل فيها البعثات، التي كثيرا ما تتفاقم بفعل الأوضاع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المتردية، تقتضي تكييف آليات حفظ السلام. ولهذا السبب تركز الدول الأعضاء والأمانة العامة على تحسين بعثات حفظ السلام إلى أقصى حد والنهوض بفعاليتها، فضلا عن كفالة أمن ذوي الخوذ الزرق والموظفين المدنيين.

ويتمثل أحد الشروط المسبقة الرئيسية كي تنفذ عمليات حفظ السلام مهامها بشكل فعال في التفاعل البناء مع الدول المضيفة، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المدنيين، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، والتعامل مع الإعمار بعد انتهاء النزاع. ويشكل الدور الخاص بكفالة التعاون بين البعثة والأمانة العامة وسلطات البلد المضيف أولوية عليا لا يمكن للمجتمع المدني ولا للمنظمات غير الحكومية أن تحل محلها. كما أن التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة لا يقل أهمية في تعزيز روح الشراكة والتعاون والثقة المتبادلة.

ومن الواضح أن كفالة التفاعل الناجع بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، تضيف قيمة إلى تعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على نحو ما يتضح من التعاون المثمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونرى إمكانات جيدة لإقامة شراكات بين الأمم المتحدة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، التي توسع نطاق سلطتها السياسية وتسهم في تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

إن وجود ولايات واضحة وواقعية للبعثات تأخذ في الاعتبار آراء الدول المضيفة، والأسباب المحددة لكل نزاع، والحالة الراهنة في الميدان، يساعد على تحسين فعالية أنشطة حفظ السلام. ونعتقد أنه من الضروري الحد من المهام الثانوية وغير الأساسية لحفظة السلام، وخاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وعلى الجبهات الاجتماعية والجنسانية، التي تصرف انتباه حفظة السلام عن مهامهم الأساسية وتتطلب تمويلا كبيرا. وينبغي أن تركز جهود ذوي الخوذ الزرق على تقديم مساعدة عالية الجودة ودؤوبة تهدف إلى التوصل لتسوية سياسية وتحقيق المصالحة الوطنية، التي من شأنها أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات فضلا عن الأعراض. ومع ذلك، يجب أن تظل الضرورة متمثلة في الاحترام غير المشروط لسيادة الدول المضيفة، والامتثال الصارم لمقاصد الميثاق ومبادئه والمبادئ الأساسية لحفظ السلام، وهي: موافقة الأطراف، والحياد، والامتناع عن استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، والدفاع عن الولاية. ولا يمكننا أن نقبل تفسيرات مرنة لتلك المبادئ حتى بأنبل الذرائع.

ويجب أن تحكم تلك المبادئ الأساسية، بما في ذلك حماية المدنيين حيثما صدر تكليف بذلك، كل جانب من جوانب عمل البعثات. ويجب ألا يستعرض حفظة السلام قوتهم أو يصبحون طرفا في النزاع. فمن شأن الهوس بولايات القوة وإشراك حفظة السلام في العمليات الهجومية وعمليات مكافحة الإرهاب أن يقوض المركز المحايد لأصحاب الخوذ الزرق، ويحولهم إلى مشاركين فعليين في النزاعات مع ما يصاحب ذلك من زيادة فيما تتعرض له حياتهم وصحتهم من تهديدات.

ونتشاطر تماما الرأي القائل بضرورة تحسين أمن حفظة السلام. ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال تحسين تجهيزاتهم المادية

والتقنية وتدريبهم المهني. وفي روسيا، توفر مراكز التدريب التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الشؤون الداخلية تدريبا عالي الجودة لكل من حفظة السلام الروس والأجانب. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، صادقت الأمانة العامة للأمم المتحدة على البرامج التدريبية لدورة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في مركز التدريب العسكري للقوات البرية التابع للاتحاد الروسي في نارو – فومينسك.

ونعتقد أنه ينبغي تحديد المحاور الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في شكل حكومي دولي. وفي هذا الصدد، تشكل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة منبرا فريدا تتاح فيه الفرصة لأغلبية الدول الأعضاء في المنظمة، بما فيها البلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة، لوضع نهج مشتركة إزاء معايير أنشطة حفظ السلام التي ينبغي أن تسترشد بها الأمانة العامة والبعثات في الميدان. ولا يمكن كفالة المستوى اللازم من الثقة بين جميع الأطراف المعنية، ومن ثم الإسهام في فعالية بعثات حفظ السلام ونجاحها في نهاية المطاف إلا من خلال الاحترام غير المشروط في الممارسة العملية للاتفاقات والالتزامات التي يتم التوصل إليها في شكل حكومي دولي. ونعتقد أن التضامن بين الدول فيما يتعلق بمبادئ عمل عمليات حفظ السلام سيجعل حل المسائل الأخرى ذات الصلة أيضا أسهل.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام على التزامهم الثابت بأداء واجبهم النبيل في ظروف بالغة الصعوبة والخطورة وتعريض حياتهم يوميا للخطر.

في الختام، أود أن أشير إلى أن ما نبذله من جهود لدعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قوبلت بمعارضة صارخة من الولايات المتحدة. ففي الأسبوع الماضي فقط، عقد مؤتمر القمة الثالث لرؤساء شرطة الأمم المتحدة، ودعي للحضور وفد من وزارة الشؤون الداخلية الروسية، برئاسة وزير الداخلية فلاديمير كولوكولتسيف. بيد أنه نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة، لم يتمكن الوفد الروسي من المشاركة في مؤتمر القمة – فالممثلون ببساطة لم تصدر لهم تأشيرات. وهذا انتهاك صارخ آخر من جانب الولايات المتحدة لالتزاماتها بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد مرة أخرى على أن منح التأشيرات لأعضاء الوفود التزام قانوني دولي للولايات المتحدة، وليس امتيازا. وعدم منح التأشيرات لممثلي فرادى الدول يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة ويعوق مشاركتهم الفعالة في أعمال المنظمة.

السيد مايتن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته المفيدة والزاخرة بالمعلومات صباح اليوم. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة فرنسا على رئاستها المرتقبة وأن أشكر الصين على قيادتها الناجحة جدا في الشهر الماضي.

إن أيرلندا مؤيد قوي لمبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام". فهذه الخطة، مقترنة بالمبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أساسية بغية النجاح في تنفيذ الولاية ولتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين الذين يحمونهم، وستساعد على تهيئة الظروف اللازمة لنجاح عمليات السلام. وفي ضوء ما سبق، فإن هذا العمل أبعد ما يكون عن الاكتمال ويجب أن يستمر في التطور لمواجهة التحديات التشغيلية الجديدة. ومن الضروري أن تواصل المبادرتان توجيه صياغة استراتيجيات سياسية فعالة ومتكاملة، وتعزيز الشراكات والاتساق، ودعم تطوير القدرات وتحسين القيادة والمساءلة والأداء. لم يكن إصلاح حفظ السلام بشكل ناجح وفعال أكثر ضرورة في أي وقت مضى مما هو عليه الآن، لا سيما وأن البعثات تعمل في بيئات سياسية وأمنية متزايدة التعقيد. وأود أن أسلط الضوء على أربعة مجالات تعتبرها أيرلندا ذات صلة خاصة بتنفيذ أولويات المبادرتين.

أولا، لا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تنجح ما لم تكن لديها ولايات واضحة وموثوقة وواقعية، مقترنة بموارد واقعية وكافية. ويجب أن تسترشد الولايات بالاحتياجات في الميدان وأن تدمج في إطار استراتيجية سياسية أوسع نطاقا سعيا إلى تحقيق سلام مستدام.

ثانيا، يجب أن نواصل تعزيز الصلات بين جهود حفظ السلام وبناء السلام. لقد قادت أيرلندا عملية إعداد القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)

واعتماده، والذي يهدف إلى ضمان أن تقوم عملية الأمم المتحدة للسلام بتقليص تواجدها بطريقة تدعم أهداف بناء السلام وتكفل عدم ضياع مكاسب السلام التي تحققت.

ويسلم التقرير الشامل الذي أعده الأمين العام مؤخرا عن عمليات الانتقال في عمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2022/522)، استنادا إلى تحليل نقدي لعمليات الانتقال الجارية والأخيرة، بالحاجة إلى التخطيط الاستباقي والمتكامل للانتقال، وبالأهمية الحاسمة للقيادة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، بما في ذلك حماية المدنيين، وبأهمية توفير الموارد الكافية. وتتفق هذه النتائج تماما مع أحكام القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١). وتتمثل مهمتنا الآن في الاستمرار في دعم القرار وتنفيذ أحكامه. فببساطة، لن تحدث عميات التحول من تلقاء نفسها؛ بل ستتطلب دعما واهتماما سياسيين مستدامين.

ثالثا، أود أن أبرز أهمية سلامة حفظة السلام التابعين لنا وأمنهم. ونحن نعلم أنه لكي تكون عمليات حفظ السلام فعالة، يجب أن تتحلى بالمرونة وتكون قائمة على حفظ السلام والمعلومات الاستخباراتية، وأن تعتمد على البيانات وتستخدم التكنولوجيا. ويشكل إعداد استراتيجية التحول الرقمي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عاملا تمكينيا رئيسيا في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أن تكون عمليات حفظ السلام قادرة على التصدي للتهديدات الناشئة، مثل استخدام أشكال التكنولوجيا الجديدة كأسلحة، ونشر المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية. وأيرلندا، بوصفها دولة شهدت تحولا بفعل الثورة الرقمية، تؤيد الاستراتيجية ولم تبرح تقدم التمويل للمشروع بغية تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم أيرلندا القوي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها أولوية شاملة. وينبغي لنا جميعا أن ندعم الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لكسر الحواجز التي تحول دون مشاركة حفظة السلام من النساء وقيادتهن على كل المستويات. وقد تولت أيرلندا دور الداعمة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، ووضعت سلسلة من التوصيات بالتعاون مع أعضاء من مختلف التجمعات الإقليمية. ويجب أن نتطلع، بدرجة عالية من الطموح، إلى كفالة تلبية وتحقيق الدعوة الموجهة في إطار مبادرة العمل من أجل حفظ السلام إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات حفظ السلام.

ولكي نسهم حقا في إصلاح حفظ السلام، يجب أن نبقي جميع الأفراد المنتشرين في عمليات حفظ السلام والسكان الذين يحمونهم في محور جهودنا. دعونا نسع جاهدين لكي يحقق حفظ السلام نتائج أفضل لصالح الفئات الأكثر تأثرا به.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئ فرنسا على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وأن أنوه بالصين على قيادتها الحكيمة للمجلس الشهر الماضي.

وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته، التي قدمها في الوقت المناسب والزاخرة بالمعلومات، كما هو الحال دائما.

لأكثر من ٧٠ عاما، أثبتت عمليات الأمم المتحدة للسلام أنها قادرة على إحداث الفرق بين استمرار النزاع وبناء السلام. ونحن نعرب عن تقديرنا لجهود وشجاعة الأفراد المشاركين في تلك العمليات، الذين يواجهون باستمرار ظروفا صعبة. وأود أن أعرب عن تعازينا لأسر أفراد بعثات حفظ السلام الذين سقطوا في العام الماضي، وكذلك عن تمنياتنا بالشفاء التام والعاجل لأولئك الذين عانوا من إصابات بدنية أو أضرار نفسية. وفي ذلك الصدد، نلاحظ بصفة خاصة الجهود التي تبذلها إدارة عمليات السلام لتصميم استراتيجية تعالج أيضا الصحة العقلية والرفاه النفسي الاجتماعي لهؤلاء الأفراد.

وتبين الدراسات التي أجريت مؤخرا أن معدلات الاكتراب التالي للصدمة وغيره من مشاكل الصحة النفسية مرتفعة جدا بين من شاركوا في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذا، بطبيعة الحال، له عواقب على أداء المنظمة، ولكن الأهم من ذلك أن له عواقب على صحة ورفاه الأفراد الذين يخاطرون بحياتهم من أجل تحقيق السلام. وبغية كفالة أن تكون عمليات حفظ السلام أكثر فعالية ونجاحا، يقع

على عاتق الدول الأعضاء ومجلس الأمن التزام بمعالجة جميع جوانب تحديات الأمن الجسدي والنفسي التي تواجه حفظة السلام.

وتحقيقا لتلك الغاية، نقترح أربعة إجراءات يتعين اتخاذها. أولا، يجب أن نسلط الضوء بشكل أكبر على مسائل الصحة العقلية في عمليات حفظ السلام. ثانيا، يجب أن نوفر تدريبا أفضل ودعما مهنيا للتعرف على أعراض الحالات التي تؤثر على الصحة العقلية في الوقت المناسب. ثالثا، يجب أن نعزز ثقافة الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي أثناء عمليات النشر التشغيلية لجميع البعثات. وأخيرا، يجب أن نكفل حصول الأفراد المنتشرين على الدعم النفسي الاجتماعي المطلوب.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام في سول، أعلنت المكسيك، بالإضافة إلى انضمامها إلى مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام، سلسلة من الالتزامات لتعزيز مساهمتنا في تحقيق السلام. التزامات تمثل انتقال بلدي إلى مرحلة جديدة من المشاركة الأكبر في بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أشاطركم أن المكسيك قدمت، في الأسابيع الأخيرة، سرية من المهندسين ستمثل أول وحدة مكسيكية تنشر في عملية لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك طبيب نفسي من وزارة الدفاع المكسيكية في اللجنة الاستشارية المسؤولة عن إعداد استراتيجية الصحة العقلية في وحدات حفظ السلام.

وكذلك أحرزنا تقدما في المساهمة بالمعدات اللازمة لتشغيل الطائرات المسيّرة كجزء من التزامنا بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأود أيضا أن أبرز مشاركة المكسيك على المستوى الوزاري في مؤتمر القمة لرؤساء شرطة الأمم المتحدة الذي عقد الأسبوع الماضي.

وأكرر الدعوة الموجهة إلى البلدان المساهمة بقوات للمشاركة في أنشطة مركز التدريب المشترك لعمليات السلام في المكسيك، الذي يقدم دورات معتمدة من الأمم المتحدة. ونشكر إدارة عمليات السلام على المشورة التي قدمتها لنا في إعداد وتنفيذ تلك الدورات.

وفي الختام، أؤكد مجددا أن بلدي يولي أهمية كبيرة لمكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويُقِر القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١)، الذي روجت له المكسيك، بأن عمليات السلام يمكن أن تساعد في نزع السلاح وجمع الأسلحة غير المشروعة.

وعند النظر في تجديد ولايات عمليات السلام في الأماكن التي يفرض فيها حظر على الأسلحة، ينبغي للمجلس أن يناقش إمكانية مساعدة هذه العمليات للسلطات الوطنية في مكافحة النقل غير المشروع للأسلحة وتسريبها انتهاكا لذلك الحظر. وهذه فرصة حسنة التوقيت للدعوة إلى التنفيذ الكامل لذلك القرار.

السيدة هايمرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نتمنى، شأننا شأن الآخرين، لفرنسا كل التوفيق في رئاستها لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، ونشكر الصين على قيادتها المهنية خلال شهر آب/أغسطس.

وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته بشأن حالة إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إن حفظ السلام أقوى أداة تستخدمها المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين. ولكن مع هذه الأداة تأتي المسؤولية. وبوصفنا أعضاء في المجلس، يقع على عاتقنا التزام بكفالة تخطيط عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتجهيزها على نحو كاف حتى يمكن تنفيذ الولايات بأفضل السبل الممكنة.

وتعكس مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام تلك المسؤولية وتؤطرها. ومنذ إطلاق المبادرة، التزمت معظم الدول الأعضاء بمبادرة الإصلاح تلك. ونرحب بالإجراءات الملموسة المتخذة لتحسين تنفيذ ولايات البعثات. وتشمل الإجراءات النهوض بحلول سياسية دائمة، وتعزيز حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وكفالة سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا، ورصد تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

والتزامنا ضروري إذا أريد لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تظل أداة فعالة تساعد البلدان التي مزقتها النزاعات على الانتقال

إلى مرحلة السلام الدائم. بيد أن الالتزامات والمبادرات لا قيمة لها من دون تنفيذ. وفي السنوات القليلة التي انقضت منذ إطلاق مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، علمنا بالعديد من التحديات التي تواجه تقدمها، بما في ذلك الحالة الأمنية المتزايدة الصعوبة في العديد من البلدان المضيفة، والتي تزداد تعقيدا في بعض الحالات بسبب وجود أفراد الأمن الأجانب. ويزيد اختلاف الآراء بين الدول الأعضاء بشأن الكيفية التي ينبغي للبعثات أن تتعامل بها أن مع هذه الحالات من تلك التحديات.

وتدعم النرويج بشدة المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. فهي مصممة بشكل جيد للمضي قدماً بعملية الإصلاح. وينبغي أن ينصب التركيز على ترجمة هذه الأولويات إلى إجراءات ملموسة. وفي ذلك الصدد، تشعر النرويج بخيبة أمل لعدم تمكن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام من إعداد تقرير بتوافق الآراء في هذا العام بعد أن تم الاتفاق على العديد من التوصيات الملموسة المهمة.

وأود أن أبرز بعض أولويات الإصلاح بالنسبة للنرويج. لا بد أن تأتي كفالة وجود استراتيجية متماسكة لدعم الحلول السياسية في صميم جميع عمليات حفظ السلام. ويجب إشراك المرأة لكي يكون السلام مستداما. وبوصفنا أعضاء في المجلس، ينبغي أن نقوم بدورنا في دعم عمليات السلام بتنحية خلافاتنا، أيا كانت.

ولكي تكون البعثات فعالة، يجب أن تستمر الجهود لتعزيز التكامل الاستراتيجي والتشغيلي بين الموظفين المدنيين وشرطة الأمم المتحدة والعناصر العسكرية. ويجب على جميع الدول الأعضاء كفالة توفر النساء والرجال على السواء للتعيين في جميع وظائف حفظ السلام وعلى كل المستويات. ولا بد من تدريب جميع حفظة السلام وإعدادهم وأن يكونوا مستعدين للاضطلاع بالمهمة الموكلة إليهم. ويكتسي ذلك أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويجب تزويد حفظة السلام بالمعدات اللازمة للبقاء آمنين قدر الإمكان ولأداء عملهم على النحو المتوقع. ويجب الحفاظ على التركيز على الاتصال الاستراتيجي. وهذا أمر أساسي لخلق الثقة في أوساط المجتمعات المحلية ومواجهة التحدي المتزايد المتمثل في المعلومات المغلوطة والمضللة وخطاب الكراهية.

أخيرا، أود أن أشدد على دعم النرويج لطموح المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام المتمثل في المضي قدماً صوب حفظ السلام القائم على البيانات والمزود بإمكانات التكنولوجيا. وسنواصل الإسهام ماليا في الاستراتيجية الجديدة المتعلقة بالتحول الرقمي لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، التي وُصفت بأنها عامل لتغيير قواعد اللعبة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام النرويج بإصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعملنا المتواصل لكفالة التنفيذ الفعال لجميع ولايات حفظ السلام.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر زملائنا الصينيين على رئاستهم الناجحة وحسنة الإدارة خلال شهر آب/أغسطس، وفي تهنئة فرنسا على توليها الرئاسة في أيلول/سبتمبر. ونتمنى لكم كل التوفيق، سيدي الرئيس، ونؤكد لكم دعمنا. كما أشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته وقيادته المستمرة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالنيابة عن المملكة المتحدة، أود أن أشيد بحفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في هذا العام. إن حفظ السلام يعتمد على تفاني موظفينا. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا لدعمهم، بما في ذلك عن طريق توفير التدريب والمعدات اللازمة وتحسين الوعي بالتهديدات وكفالة توفير الخدمات الطبية المناسبة.

وتواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدورها، بتدريب الآلاف من حفظة السلام كل عام. وبوصفنا أحد أكبر المساهمين بأموال خارجة عن الميزانية، وبعد أن تبرعنا بأكثر من ٣,٥ ملايين دولار في عام ٢٠٢١، فإننا ندعم الإصلاحات الرئيسية في مجالات مثل استخبارات حفظ السلام وتقدير الحالة العسكرية والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقدمنا الخبرة اللازمة لدعم استعراض نُهج التعامل مع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، التي أشار إليها وكيل الأمين

العام لاكروا في وقت سابق اليوم. ومنذ عام ٢٠٢٠، أظهر حفظة السلام التابعون للمملكة المتحدة الذين تم نشرهم في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي قيمة النُهج الجديدة والاستباقية لحماية المدنيين والاستطلاع والتنسيق المدني العسكري. ويشجعنا التنفيذ الجاري للإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام، والذي ينبغي أن يقوم على معايير أعلى للسلامة والأمن وتنفيذ الولايات. ونواصل دعم التقييمات المرتكزة على الأدلة لأداء البعثات والتخطيط المتكامل من خلال النظام الشامل للأداء والتقييم. كما أننا لا نزال ملتزمين بتعزيز مشاركة المرأة من خلال دعم المملكة المتحدة لقائمة الموهوبات المرشحات لشغل المناصب العليا وصندوق مبادرة إلسي، الذي ساهمنا فيه بمبلغ ٧,٥ ملايين دولار حتى الآن.

في العام الماضي، واجهت عمليات حفظ السلام تحديات تعوق تنفيذ الولايات وتهدد السلامة والأمن. وبفضل البرازيل، ناقشنا في تموز/يوليه التهديد المتزايد الذي تشكله حملات التضليل المناهضة للأمم المتحدة في بيئات مثل مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى في أعقاب نشر مجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر S/PV.9090). وشهدنا أمثلة عديدة على القيود المفروضة على حرية التنقل وانتهاكات اتفاقات مركز القوات في مالي وأبيي وفي أماكن أخرى. وكما قال وكيل الأمين العام لاكروا، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد في معالجة المستويات المتزايدة من انعدام الثقة من خلال تحسين الاتصال الاستراتيجي، ولكن يجب على الحكومات المضيفة أيضا أن تفي بمسؤولياتها عن حماية موظفي الأمم المتحدة والامتثال لاتفاقات مركز القوات.

وستظل المملكة المتحدة مؤيدا قويا لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام وأولويات المبادرة المعزَّزة. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الاضطلاع بدورهم في جعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أفضل ما يمكن أن تكون.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أتمنى لفرنسا كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس لهذا الشهر، مع استعدادنا التام لتقديم الدعم اللازم. ونشكر الصين على إدارتها الفعالة لأعمال المجلس الشهر الماضي.

أشكركُم كذلك، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة السنوية والشكر موصول للسيد لاكروا على إحاطته بشأن التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وأود أن أنتهز الفرصة لأُثني على البُلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وموظفين مدنيين يعملون في بيئات صعبة وخطيرة، بعيدا عن عائلاتهم، لتنفيذ الولايات الصادرة عن مجلس الأمن في سبيل خدمة السلم والأمن الدوليين. ونُوجِه أيضا تحية تقدير وإجلال لأكثر من ٤ ٠٠٠ فرد فقدوا أرواحهم أثناء تأدية واجبِهم تحت راية الأمم المتحدة. واسمحوا لي أن أشير هنا على وجه الخصوص إلى المساهمات الهامة والاستثنائية للمرأة في مجال حفظ السلام وتمكُنِها من تجاوز العديد من العقبات الصعبة لتتمكن من أداء مهامها على أكمل وجه. ونتقدم في هذا السياق بخالص التهنئة للسيدة أليزيتا كابوري من بوركينا فاسو لحصولها على جائزة الأمم المتحدة لأفضل ضابطة شرطة هذا العام.

ينتشر اليوم حوالي ٧٨ ٠٠٠ فرد من قوات حفظ السلام من أكثر من ١٢٥ دولة حول العالم سعيا لتنفيذ أول التزام يرِد في ميثاق الأمم المتحدة بشأن إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، الأمر الذي يتطلب أن تكون عمليات السلام مرنة وفعّالة ومُزودة بالموارد التي تُمكنُها من تنفيذ ولاياتها بالكامل. وجمعينا يعلم أن البيئات التي تتواجد فيها عمليات حفظ السلام قد تزايد تعقيدها وخطورتها على مر السنوات الماضية بسبب غياب الحلول السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية وتطور التهديدات التي تشكلها مختلف الجماعات الفاعلة في الصراعات، لا سيما مع تمكن العديد منها من حيازة أسلحة متطورة.

وقد أقرت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بأن فعالية حفظ السلام تكمُن في تصميم عمليات سلام تفُضي إلى حلول مستدامة. وكما ذكر عدد من أعضاء المجلس، يتعين على مجلس الأمن في هذا السياق التركيز على عمليات السلام والتوقف عن القبول ضِمنيا بإدارة الصراعات بَدلا من حلها، مما يعني عدم الاكتفاء بإسناد مهام

دعم العمليات السياسية وتيسيرها لعمليات السلام، حيث يجب أن تظل هذه المسألة السياسية ضمن أولويات المجلس، وإلا كانت النتيجة خلق فجوة بين الواقع والمتطلبات التي ينبغي على عمليات السلام الاضطلاع بتنفيذها. كما أن التأخُر في التوصل إلى حلول يَخلُقُ حالة من الإحباط والاستياء وانعدام الثقة، تستغلها بعض الجهات التي لها مآرب خبيثة تضر بالأمم المتحدة وأولئك الذين تخدِمُهم هذه المنظمة. لذلك، من المهم تعزيز الثقة بين المجتمعات المضيفة وقوات حفظ السلام ومواجهة المعلومات المضَللة والمغلوطة عبر تسليط الضوء على الأهداف النبيلة التي تسعى عمليات السلام لتحقيقها. وبالرغم من أن إعادة التأكيد على الالتزام بحل الصراعات سيساعد بلا شك في معالجة هذه التحديات، إلا أنه ليس الإجراء الوحيد، حيث إن اتباع نهج مُخصص وديناميكي في تصميم الولايات وتوفير موارد للبعثات سيساعد على بناء وتعزيز الثقة في هذه البعثات بشكل مستدام.

لقد طرح الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446)، ومن قبله تقرير الإبراهيمي (S/2000/809)، فكرة تحديد أولويات الولايات من قبل المجلس وترتيبها بتسلسل، كإجراء لإنقاذ عمليات السلام المُثقلة بالمهام. ورغم الجهود المبذولة حاليا في هذا الاتجاه، إلا أن التوصيات السابقة ما زالت سارية اليوم، وعلينا كأعضاء في المجلس أن نبدأ في دعم تنفيذها. وكما تعلمون، فإن التصميم الأفضل للولايات يتطلب تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من جهة، وبين البعثات والمجتمعات المضيفة لها من جهة أخرى، إلى جانب تعزيز تعاون هذه الجهات مع المنظمات الإقليمية، خاصة في أفريقيا. ونرى أهمية التركيز على التواصل المباشر والمنتظم مع المجتمعات المضيفة، إذ سيساعد ذلك البعثات على اتخاذ قرارا ت أكثر استجابة للواقع وتخصيص أمثل للموارد، مع ضرورة ضمان شمولية هذا النهج، لا سيما من حيث إشراك النساء والشباب.

حان الوقت للنظر إلى حفظ السلام باعتباره شراكة بين كافة الجهات الداعمة لعمليات السلام وأنه مثال واقعي على العمل متعدد الأطراف. لذلك، من المهم تصميم الولايات بشكل مُبسّط وقابل للتكيف مع المتغيرات، باعتباره عنصرا أساسيا في الحفاظ على مستقبل حفظ السلام في ظل الاستقطاب العالمي الحالي. وبدورها، فإن دولة الإمارات ملتزمة بدعم عمليات السلام، بما في ذلك دعم جهود إصلاحها وتعزيز فعاليتها.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تهنئة الصين على رئاستها الناجحة في آب/أغسطس، وأود أن أؤكد لكم، سيدي، تعاون كينيا خلال رئاستكم في أيلول/سبتمبر. ونتمنى لكم كل النجاح. وأشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته بشأن هذا الموضوع الهام. وتثني كينيا على جميع النساء والرجال البواسل الذين يخدمون في مختلف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نشيد بأولئك الذين جادوا بأرواحهم أثناء خدمتهم في حفظ السلام ونكرم ذكراهم.

لقد باتت بيئة حفظ السلام الحالية، وعلى نحو متزايد، متقلبة وغير آمنة ولا يمكن التنبؤ بها. وهي تعرض حفظة السلام لتهديدات جديدة ومعقدة. ومع ذلك، لا يزال حفظ السلام مهما اليوم بوصفه إحدى الأدوات الأساسية المتاحة للأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام المستدام وحماية المدنيين. ويتطلب الطابع المتطور للتهديدات التي تتعرض لها عمليات دعم السلام تعزيز الشراكة والتعاون مع المجتمعات المضيفة والدول، فضلا عن آليات الأمن الإقليمية، بغية اكتساب فهم متعمق لبيئاتها التشغيلية، بما في ذلك ديناميات النزاع والتوقعات على أرض الواقع. وينطبق ذلك بصفة خاصة على أفريقيا، حيث لا تعمل عمليات حفظ السلام على النحو الأمثل، بسبب التحديات المتعددة.

ويتمثل أحد التحديات الناشئة والهائلة في التوتر المتزايد على ما يبدو بين السكان المحليين وبعثات حفظ السلام. ولا بد أن يكون الأمر مدعاة للقلق البالغ عندما لا يثق السكان المدنيون في حفظة السلام الذين ينبغي أن يتطلعوا إليهم طلبا للحماية في المقام الأول، بل إن هؤلاء السكان ينقلبون على حفظة السلام في بعض الحالات. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى أن تستعيد بعثات حفظ السلام

ثقة البلدان المضيفة والمجتمعات المحلية واطمئنانهم إليها. ويمكن لها القيام بذلك من خلال الاستماع بعناية إلى وجهات نظر تلك البلدان بهدف تعديل عملياتها بطريقة تلبي توقعات السكان. ويجب أن يُنظر إلى العمليات على أنها تستجيب للديناميات السياسية والأمنية الفعلية أكثر من استجابتها لمصالح الجهات الفاعلة الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لبعثات حفظ السلام، من خلال المشاركة القوية في حماية المدنيين في سياق ولاياتها ذات الصلة، أن تحظى بما تحتاج إليه بشدة من ثقة السكان المحليين واطمئنانهم إليها. وسيؤدي ذلك وغيره من تدابير بناء الثقة إلى شراكات قوية بين بعثات حفظ السلام والمجتمعات المحلية في معالجة شواغلها المشتركة المتعلقة بالسلامة والأمن. وتؤيد كينيا دون تحفظ، بوصفها بلدا مساهما بقوات، كل تدبير يضمن سلامة وأمن حفظة السلام، وهو ما ينبغي القيام به دون المساس بحماية المدنيين. ونقدر تماما أن حفظ السلام ينطوي بطابعه على التعرض للمخاطر لحد ما. ويتطلب ذلك أن يحرص كل بلد مساهم بقوات كل الحرص على نشر حفظة سلام مدربين تدريبا مناسبا يفهمون تماما بيئة عملياتهم ويلتزمون بالعمل فيها.

غني عن القول إن بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تفي بولاياتها على أفضل وجه عندما تتلقى الدعم الكامل ماليا وسياسيا. ولذلك، لا يمكننا أن نبالغ في التشديد على الحاجة المستمرة إلى توفير الموارد لها على نحو كاف ومتوقع ومستدام في كل جانب. ولا بديل أيضا عن حتمية إقامة شراكات استراتيجية مع آليات الأمن الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بالنظر إلى أن أفريقيا تستضيف أكبر عدد من بعثات حفظ السلام. وتمكن هذه الشراكات الأمم المتحدة من الاستفادة من معارف وخبرات الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، التي تكون أفكارها ومنظوراتها السياسية والمجتمعية أكثر ملاءمة من نُهج القياس الواحد المناسب للجميع المفروضة من الخارج.

وتؤيد كينيا تأييدا تاما مبادرة الأمين العام ”العمل من أجل حفظ السلام“ ومبادرته المعززة للعمل من أجل حفظ السلام وجميع أحكامهما، بما في ذلك أداء حفظة السلام ومساءلتهم أمام الآخرين، فضلا عن مساءلة الآخرين أمامهم، ولا سيما أهمية زيادة أعداد حفظة السلام من النساء على جميع المستويات. وبالإضافة إلى ذلك، تُثمن كينيا عاليا توفير التدريب لضمان استمرار العمل المثالي لحفظة السلام، بما في ذلك في بناء السلام والتعمير. وفي إطار مشروع الشراكة الثلاثية، وبالشراكة مع الدول الأعضاء الأخرى، بما فيها ألمانيا والبرازيل وسويسرا واليابان، تواصل كينيا دعم حفظ السلام عن طريق تدريب حفظة السلام في مختلف المجالات. وقد وفرنا التدريب والتوجيه لأكثر من ٠٠٠ ٥ من موظفي الخدمة المدنية في جنوب السودان بما في ذلك في مجالات الإدارة العامة والهجرة والشرطة والطيران المدني. ودعمنا أيضا بوروندي والصومال في إعادة بناء مؤسسات الحكم والخدمة العامة في البلدين. وفي الآونة الأخيرة، عرضنا على جمهورية الكونغو الديمقراطية توفير التدريب لموظفيها في مؤسسات دولتنا.

وعززنا أيضا قدرتنا التدريبية على كشف الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع والاستدلال عليها وإبطال مفعولها، حيث أن هذه الأجهزة أصبحت تشكل تهديدا كبيرا لسلامة وأمن المدنيين وحفظة السلام. ومن الجدير بالذكر أن ”مدرسة المساعدة الإنسانية ودعم السلام“ في كينيا خضعت مؤخرا لعملية تهدف إلى الاعتراف بها كهيئة تدريبية من خلال دائرة التدريب المتكامل التابعة للأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بوصفها مؤسسة لمكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، حيث حصلنا على شهادة اعتراف بهذا الخصوص، وهي الأولى من نوعها في العالم. وهذه المرافق متاحة لتدريب موظفي المساعدة الإنسانية وحفظ السلام، سواء كانوا مدنيين أو نظاميين، من جميع أنحاء العالم.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الصين على قيادتها الناجحة في رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الماضي، وأن أعرب عن تمنياتي الحارة لفرنسا وهي تبدأ رئاستها للمجلس. نظرا لأهمية حفظ السلام للسلام والأمن الدوليين، فإن هذه الجلسة مناسبة لبدء أعمالنا لهذا الشهر. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على إحاطته الشاملة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولضمان نجاح عمليات حفظ السلام، من الواضح أنه يجب على جميع أصحاب المصلحة الوفاء بمسؤولياتهم. وسعيا لتعزيز قدرة أفراد حفظ السلام على التنفيذ الفعال للولايات التي أسندها إليهم المجلس فضلا عن تعزيز سلامتهم وأمنهم، تواصل الولايات المتحدة العمل داخل منظومة الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي للنهوض بقيادات عمليات حفظ السلام وأدائها وخضوعها للمساءلة على مستوى جميع البعثات. فتحسين أداء عمليات حفظ السلام جزء لا يتجزأ من مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ومبادرته المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ويبين قرار مجلس الأمن ٢٤٣٦ (٢٠١٨) أن ذلك يشكّل أولوية لدى المجلس أيضا.

تشكّل حماية المدنيين إحدى أهم مسؤوليات بعثات حفظ السلام المتكاملة والمتعددة الأبعاد اليوم. ونرحب بان مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام ومبادرته المعززة للعمل من أجل حفظ السلام تعطيان الأولوية لحماية المدنيين ولأداء عمليات حفظ السلام وخضوعها للمساءلة وسلوكها وانضباطها، فضلا عن مبادرات المرأة والسلام والأمن. وتعزز تلك الجهود قدرة البعثات على التحلي بالكفاءة والفعالية قدر الإمكان وتحديد وتأمين ما يلزم من الموارد والتدريب والمعدات والأفراد للاضطلاع بالولايات التي يأذن بها من يجلسون حول هذه الطاولة. ويمكننا جميعا أن نضطلع بدور في تعزيز سلامة أفراد حفظ السلام والتنفيذ الفعال للولايات المنوطة بهم عن طريق تكليف بعثات حفظ السلام بولايات واقعية وقابلة للتحقيق. ويمكننا أيضا أن ندعم الجهود الرامية إلى كفالة أن تتوفر لدى البعثات الموارد والقدرات اللازمة للاضطلاع بكامل المهام الموكلة إليها في بيئات معقدة وهشة. وما من شك أن التدريب الفعال والمعدات ضروريان، لكنهما لا يكفيان وحدهما لتحسين الأداء والفعالية.

ومن الضروري أن يفي جميع موظفي الأمم المتحدة بمعايير أداء الأمم المتحدة إلى جانب التحلي بأعلى معايير السلوك، وهذا يعني بصفة خاصة التقيد بسياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي مساءلة من لا يستوفون هذه المعايير، بما في ذلك من جانب البلدان ذات الصلة المساهمة بقوات وأفراد شرطة. فضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين يستحقون أن يعرفوا أن المسؤولين سيتحملون عواقب أفعالهم. بيد أن المساءلة طريق ذو اتجاهين، وتذكّرنا مبادرة العمل من أجل حفظ السلام بأننا مسؤولون أيضا أمام أفراد حفظ السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتحسين سلامتهم وأمنهم ورفاههم. ويوفر تحسين الأداء في جميع المجالات السلامة والأمن لأفراد حفظ السلام في كل مكان ويصب في مصلحة الجميع.

ويساورنا قلق عميق إزاء عجز البلدان عن اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الصدد، مما يعرض حفظة السلام للخطر. وندعو جميع الجهات المعنية إلى الالتزام باتفاقات مركز القوات. ويكتسي تعاون الدولة المضيفة أهمية حاسمة لكفالة تمتع أفراد حفظ السلام بإمكانية الوصول الكامل وحرية التنقل اللازمين لإنجاز المهام الموكلة إليهم بأمان وفعالية. وفي حالة عدم وجود تعاون من قبل الدولة المضيفة، فإننا مدينون لحفظة السلام في الميدان وللسكان الذين يخدمونهم بالعمل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بحثا عن حلول يمكن أن تعيد الثقة والطمأنينة.

وثمة تهديد متزايد آخر لسلامة حفظة السلام وأمنهم، فضلا عن فعالية البعثات، وهو المعلومات المضللة التي تؤدي إلى تآكل الثقة بين السكان المحليين وبعثات حفظ السلام. ويتحتم على مجلس الأمن أن يدعم إدماج الاتصالات الاستراتيجية في جهود التخطيط للبعثات وإدارة المخاطر وإبراز النجاحات التي تحققها البعثات وإدارة توقعات السكان المحليين والتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة في حينه. ونعلم جميعا العواقب المأساوية التي يتعرض لها حفظة السلام في حال عدم التصدي لهذه المعلومات المضللة بقوة وسرعة. ونأمل أن ينضم إلينا جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن إدانتنا الشديدة لجميع الجهات الفاعلة التي تنشر معلومات مغلوطة ومضللة أو تحرض على ممارسة العنف ضد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وترحب الولايات المتحدة أيضا بإيلاء الأهمية للمسائل المتصلة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها عنصرا متأصلا في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. ونعلم بالفعل أن النساء يرفعن مستوى أداء عمليات حفظ السلام وفعاليتها. ولذلك، ما فتئنا نؤيد زيادة عدد النساء ومشاركتهن المجدية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك، أيضا سررنا بالمشاركة في تقديم القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠)، وهو أول قرار يتناول مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام بشكل منفصل. وعلى الرغم من أن أشواطا طويلة قُطعت في إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام، فإن اتخاذ القرارات ليس كافيا. ويجب أن نعمل معا لكفالة تنفيذ تلك القرارات بفعالية. وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بالنهوض بإصلاح عمليات حفظ السلام وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة لكفالة توفر ما يلزم من أدوات ودعم للبعثات لتحقيق النجاح.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئ فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لفريقها بأكمله النجاح. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الصين على ترؤسها المجلس في الشهر الماضي. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا على إحاطته بشأن هذا الموضوع الهام.

لا حاجة إلى الإطالة في الحديث عن إسهامات الهند في مجال حفظ السلام. ويكفي أن نقول إننا نساهم بفخر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام ١٩٥٠، فقد نشرنا أكثر من ٠٠٠ ٢٦٠ من القوات والأفراد على مدى ستة عقود. ولا يزال ذلك التقليد مستمرا، فالهند لا تزال أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فهي توفر حاليا أكثر من ٠٠٧ ٥ فرد من حفظة السلام الهنود الذين ينتشرون في ٩ من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام البالغ عددها ١٢ بعثة. وجاد ما مجموعه ١٧٧ من حفظة السلام الهنود – وهو العدد الأكبر من بين البلدان الأخرى المساهمة بقوات – بأرواحهم أثناء خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع حفظة السلام البواسل الذين ضحوا بأرواحهم دفاعا عن المثل العليا للأمم المتحدة.

تزداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام صعوبة اليوم في مواجهة العنف المتزايد في مختلف مسارح النزاعات، في ظل تناقص التركيز على العملية السياسية. ولذلك، من الأهمية بمكان إعادة تقييم نهج المجلس إزاء حفظ السلام والتصدي للتحديات الأمنية والتشغيلية التي تواجهها عمليات السلام. وإذ نضع تلك الأهداف في الاعتبار، أود أن أطرح النقاط العشر التالية لكي ينظر فيها المجلس.

أولا، من الأهمية بمكان تكليف بعثات حفظ السلام بولايات واضحة وواقعية، فضلا عن إمدادها بموارد كافية ومتناسبة. ويتعين على المجلس أن يمتنع عن استخدام المصطلحات والصيغ التي قد تولد آمالا وتوقعات زائفة عند صياغة ولايات البعثات. ويشكّل عدم اضطلاع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة بدور في عملية صنع القرار مصدرا رئيسيا لتلك المشكلة. وينبغي تصحيح ذلك الخلل عاجلا وليس آجلا. وينبغي أن يصبح التشاور مع البلدان المساهمة بقوات أثناء استعراض الولايات معيارا قياسيا يستوفيه المجلس في صياغته لولايات حفظ السلام.

ثانيا، ينبغي نشر بعثات حفظ السلام بطريقة حصيفة، في ظل إدراك تام لحدودها. ومن المهم بنفس القدر تحسين فهم أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي لولايات عمليات السلام فيما يتعلق بما يمكن لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تفعله وما لا تستطيع أن تفعله من أجلهم. وثمة دور حاسم لوجود استراتيجية اتصالات فعالة للبعثة وتنسيقها مع الحكومة المضيفة في ذلك الصدد. فمن شأنهما أن يساعدا في التصدي للمعلومات المغلوطة والمضللة ضد حفظة السلام، مما يعزز سلامتهم وأمنهم.

ثالثا، ينبغي أن نبذل قصارى جهودنا لتقديم مرتكبي الجرائم ضد حفظة السلام إلى العدالة. ويتعين على المجلس أن يدعو الدول المضيفة إلى كفالة تنفيذ التدابير التي اعتمدها المجلس بموجب القرار ٢٥٨٩ (٢٠٢١) للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام. وفي ذلك الصدد، يؤكد وفد بلدي من جديد أن أقل ما يتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تفعله هو كفالة سرعة

إقامة الجدار التذكاري المقترح في مقر الأمم المتحدة تخليدا لذكرى حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم وعلى أن يكون ذلك في موقع بارز وواضح في المقر. وتقف الهند على أهبة الاستعداد للمساهمة، ماليا أيضا، في تحقيق ذلك المسعى النبيل.

رابعا، إن بناء الثقة بين قيادات بعثات حفظ السلام والدول المضيفة وكفالة التنسيق السلس بينهما أمران أساسيان لتحقيق الأهداف المرجوة من عمليات حفظ السلام. وينبغي لبعثات حفظ السلام أن تشجع الملكية الوطنية لعملية بناء السلام فيما بين مختلف أصحاب المصلحة، وأن تتقيد بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

خامسا، لا يمكن المغالاة في التأكيد على دور النساء من حفظة السلام في حفظ السلام الفعال. وتفخر الهند بنشر أول وحدة لحفظ السلام جميع عناصرها من النساء في ليبريا في عام ٢٠٠٧، مما ألهم جيلا كاملا من النساء الليبريات للمشاركة في قطاع الأمن في البلد. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام في ذلك الصدد.

سادسا، ما فتئت الهند تدعو بقوة إلى إدخال تكنولوجيا جديدة ومتقدمة في بعثات حفظ السلام للتغلب على تحديات الأمن وتنفيذ الولايات. وفي عام ٢٠٢١، دعمت الهند إطلاق منصة UNITE Aware، التي تهدف إلى تعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، ووقعت مذكرة تفاهم مع أكاديمية الأمم المتحدة لعمليات السلام C4ISR (القيادة والتحكم والاتصالات وأجهزة الكمبيوتر والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع) في عنتيبي لتلبية احتياجاتها التدريبية والتكنولوجية.

سابعا، إن عملية حفظ السلام مسعى جماعي. ولذلك، ينبغي، عند تقييم أداء البعثة، الأخذ بعين الاعتبار أداء القيادة والعناصر العسكرية والمدنية.

ثامنا، لا يمكن تجاهل الحاجة إلى معالجة انعدام أمن المدنيين الذي تسببه الجماعات الإرهابية. بيد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين من الجماعات من غير الدول تقع على عاتق الدولة المضيفة في جميع أنحاء أراضيها. ينبغي أن نعزز قدرات قوات الأمن في الدولة المضيفة بتزويدها بما يكفي من التدريب والدعم اللوجستي.

تاسعا، لا بد من اتباع نهج إقليمي لحل النزاعات المسلحة فضلا عن بناء الأمن الجماعي ضد التهديدات عبر الوطنية التي تشكلها الجماعات الإرهابية. وينبغي للمجلس أن يدعم دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في الوساطة، ورصد وقف إطلاق النار، والمساعدة في تنفيذ اتفاقات السلام، وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع.

أخيرا وليس آخرا، تحتاج بعثات حفظ السلام إلى أن تضع في الحسبان استراتيجية خروج منذ بدايتها. وهناك عدة أمثلة على بعثات حفظ السلام الزائدة عن الحاجة، التي لا تزال تشكل استنزافا لموارد الأمم المتحدة المستنفدة. وبالنظر إلى موجة مناطق النزاع المتصاعدة عبر المشهد العالمي، فإن الإبقاء على التكرار، على حساب التقليل إلى أدنى حد من الكفاءة في عمليات حفظ السلام الحاسمة الأخرى، أمر لا داعي له.

في الختام، أود أن أشدد على أن نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لا يتوقف في نهاية المطاف على الأسلحة والمعدات التي تحملها القوات فحسب، بل أيضا على الروح المعنوية التي تبثها قرارات قيادة مجلس الأمن والعملية السياسية لحل النزاع. وبما يتناسب مع مؤهلات الهند وخبرتها التي تم اختبارها على مر الزمن في هذا المجال، فإنها تقف على أهبة الاستعداد لدعم أي جهد مخلص في ذلك الصدد.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه هي الجلسة الأولى هذا الشهر تحت الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن، أود أن أتمنى لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم كل النجاح، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل في تنفيذ برنامج عمل كامل وطموح جدا. أود أيضا أن أكرر الإعراب عن امتناننا للرئاسة الصينية للمجلس في الشهر الماضي.

(تكلم بالإنكليزية)

نشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم التي نرى أنها تسلط الضوء على الدور المهم جدا الذي يؤديه ذوو الخوذ الزرق في تعزيز الحلول السياسية المستدامة. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا

على ما قدمه من معلومات مستكملة بشأن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، تؤيد ألبانيا تأييدا تاما المبادرة المعززة وأولوياتها السبع ومواضيعها الشاملة. ونعتقد أن اتباع نهج شامل إزاء التحديات الناشئة أمر حيوي – نهج يعترف بالطابع المتعدد الجوانب لتلك التحديات ويتصدى له، بما في ذلك التنمية المستدامة وحقوق الإنسان. والمساعي الحميدة المتمكنة التي تدعم الحلول السياسية القائمة على توافق الآراء مفيدة في هذا الصدد.

ثانيا، لا نزال نرى أن تزويد حفظة السلام بمعدات متطورة يعزز سلامتهم ويكفل أن تكون عملياتهم أجدى في حماية المدنيين – وهو جزء أساسي من أي بعثة من بعثات الأمم المتحدة. يجب أن تظل سلامة وأمن حفظة السلام أولوية. ونشيد بجميع حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في سبيل العلم الأزرق. وعلاوة على ذلك، يؤدي التدريب المستمر والمصمم خصيصا وبناء القدرات دورا حاسما في زيادة أداء حفظة السلام. ولا بد أن يكون كل فرد من حفظة السلام قادرا على الاستجابة للسياق المحدد في ممارسة الولاية. إن نماذج المقاس الواحد الذي يناسب الجميع لا تتصدى للتحديات اليومية في الميدان.

ثالثا، نرحب بالتركيز المستمر على تعزيز الأداء والمساءلة في جميع المجالات لحفظة السلام وعمليات حفظ السلام. ويجب على حفظة السلام أن يجسدوا أفضل المعايير الأخلاقية في تنفيذ ولايتهم بمهنية ونزاهة. ونشيد بجهود الأمانة العامة في وضع معايير الأداء ونظم التقييم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يمكن بسهولة تتبع التقدم الملموس المحرز في تنفيذ الولايات. ونحن واثقون من أن استخدام النظم الشفافة، على النحو المتوخى في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، سيساعد الأمم المتحدة على صياغة استجابة أجسر في استعراض كفاءة كل عملية من عمليات حفظ السلام. وتلك فرصة لزيادة شفافية المنظمة وفعاليتها وكفاءتها في جميع المجالات.

رابعا، نرى أن إحراز تقدم بشأن المسائل الشاملة لعدة قطاعات، مثل المرأة والسلام والأمن وحقوق الإنسان وتغير المناخ، أمر مشجع. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لكفالة أن تنعكس تلك المسائل بقوة في تجديد الولايات بوصفها جوانب مهمة من عمل الأمم المتحدة في الميدان.

خامسا وأخيرا، نؤيد التعاون الوثيق بين بعثات حفظ السلام والمجتمعات المحلية، بغية زيادة فعاليتها ولكن أيضا لبناء الثقة والمساعدة على منع نشوب النزاعات. وهناك أيضا إمكانية لزيادة فعالية مشاركة أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتعاون مع البلد المضيف.

نشهد جميعا على التحديات المتزايدة التي تواجهها بعثات حفظ السلام بسبب المعلومات المضللة والمغلوطة. ونود أن نشدد على أهمية الاتصالات الاستراتيجية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لبناء الثقة والدعم مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية، ومكافحة المعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة، وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام، وتعزيز قدرتهم على تنفيذ ولايتهم. ونرى أن اتباع نهج كلي يشمل السلم والأمن والمشاركة السياسية والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية والاتصالات الاستراتيجية، هو أفضل طريقة لتنفيذ الولايات والمضي قدما نحو السلام المستدام.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر السفير جانغ جون وفريقه في البعثة الصينية على القيادة الديناميكية في ممارسة الرئاسة لشهر آب/أغسطس. وأهنئكم أيضا، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة هذا الشهر، وأتعهد لكم بدعم وفد بلدي الكامل.

أود أن أشكر وكيل الأمين العام جون – بيير لاكروا على إحاطته. وأحيط علما أيضا بالتقرير الزاخر بالمعلومات عن المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام.

وكثيرا ما تكون عمليات حفظ السلام الوجه الأكثر وضوحا في عمل الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ومن المؤكد أنها إحدى الطرق التي يشعر بها المرء بحضور المنظمة بشكل مباشر. وهي أيضا المكمن حيث يمكن أن يكون لأوجه القصور الحقيقية أو المتصورة عواقب فورية. ولذلك، فهي مهمة ذات أهمية قصوى لعمل مجلس الأمن.

لقد ساهمت البرازيل بأفراد شرطة وقوات في عدة بعثات، من قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة في شبه جزيرة سيناء إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي السنوات الـ ٧٠ الماضية، شاركت البرازيل في أكثر من ٥٠ عملية من عمليات حفظ السلام الـ ٧٢ التي تم نشرها حتى الآن. وعلى مر السنين، شارك أكثر من ٠٠٠ ٥٥ من أفراد الجيش والشرطة البرازيليين في بعثات في أفريقيا والأمريكتين والشرق الأوسط وآسيا.

والبرازيل، بوصفها بلدا مساهما بقوات تقليديا، تؤيد تأييدا تاما مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، فضلا عن تنفيذ الأولويات المحددة للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٣ كجزء من المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وتشترك البرازيل أيضا، إلى جانب إندونيسيا ورواندا والصين، في رئاسة فريق الأصدقاء المعني بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

ويجب أن يتقيد حفظ السلام الفعال بالمبادئ الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام – موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية. ويرتهن حل النزاع بالتوصل إلى حل سياسي دائم. ولذلك، يجب أن تقدم عمليات حفظ السلام الدعم لتحقيق هذه النتيجة.

ويحتاج حفظ السلام الفعال أيضا إلى ولايات واضحة وأولويات محددة جيدا، استنادا إلى تقييمات واقعية للحالة في الميدان. كما يحتاج إلى التواصل بفعالية مع الحكومة المحلية والمجتمع المدني والسكان المحليين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

ومراعاة لذلك، عقد المجلس، أثناء الرئاسة البرازيلية، في تموز/يوليه، جلسته الأولى بشأن الاتصالات الاستراتيجية في بعثات حفظ السلام تحديدا (انظر S/PV.9090). ونحن ممتنون لدعم الأعضاء لبيان رئاسي بشأن هذه المسألة (S/PRST/2022/5)، يسلط الضوء على الاتصالات الاستراتيجية باعتبارها أساسية لتمكين البعثات من تنفيذ ولاياتها، بما في ذلك ما يتعلق بحماية المدنيين، فضلا عن تهيئة بيئة آمنة لحفظة السلام.

وتساعد الاتصالات الاستراتيجية أيضا على إدارة توقعات الحكومة المضيفة والمجتمعات المحلية. وقد أبرزت التطورات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أهمية الاتصال الفعال بالسكان المحليين، حيث تحولت الاحتجاجات ضد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أعمال عنف ضد ذوي الخوذ الزرق.

إن عمليات حفظ السلام لا يمكن ولا ينبغي أن تستمر إلى ما لا نهاية. ويمكن إعادة تشكيلها في بعثة سياسية خاصة، إذا سمحت الظروف بذلك، أو يمكن سحب عملية السلام تماما. ويمكن لفريق الأمم المتحدة القطري أن يضطلع بعمل الأمم المتحدة في المنطقة المعنية.

بيد أن هذه التحولات، التي تشكل تطورا طبيعيا ومرغوبا فيه، ليست خالية من الصعوبات. والتخطيط الكافي ضروري لتجنب تكرار العنف ولضمان أن يكون البلد المضيف على طريق مستدام نحو السلام والازدهار. ولذلك، ترحب البرازيل بتقرير الأمين العام عن العمليات الانتقالية، الصادر به تكليف بموجب القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، الذي يقدم معلومات مستكملة عن الأوضاع الانتقالية الأخيرة ويقدم رؤى قيمة بشأن هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص، نتفق بقوة على أهمية التنسيق والاتساق والتعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام.

إن أسباب كل نزاع على حدة معقدة وفريدة. لكن لا يمكن إنكار أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون تنمية، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام. فالأمن والتنمية مترابطان ترابطا وثيقا ويعزز كل منهما الآخر. بيد أن مجلس الأمن ينبغي ألا يفسر ذلك الترابط على أنه ولاية في كل مجال من مجالات المسعى الإنساني التي قد يكون لها تأثير على الأمن. بل هو دعوة للمجلس كي يعزز تعاونه وتنسيقه مع الهيئات المكلفة من قبل الأعضاء بالاضطلاع بدور قيادي بشأن تلك المسائل.

وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والحد من العنف المجتمعي، وتعزيز سيادة القانون، أمور أساسية لبناء

إطار مؤسسي أكثر استقرارا، وهو شرط مسبق للتنمية الاقتصادية. ويجب أن تكون تلك المسائل جزءا لا يتجزأ من اعتباراتنا المتعلقة بحفظ السلام. إن تعزيز التعاون الدولي والاستثمار في القدرات الإنتاجية ومكافحة الفقر والجوع أمور أساسية لمعالجة النزاع بقدر ما هي اعتبارات أمنية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أتاحت مبادرة العمل من أجل حفظ السلام تضافر عمل البعثات والأمانة العامة والدول الأعضاء بشأن أولويات واضحة. وقد تكيفت الأمم المتحدة مع مسارح أزمات صعبة. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، من تنفيذ عمليات أشد فعالية لحفظ السلام. وفعلت ذلك دون إغفال وظيفتها المتعلقة بالدعم السياسي .

وتواجه عمليات السلام الآن صعوبات جديدة، من بينها معارضة الدولة المضيفة، وأحيانا المجتمعات المحلية. ووجود المرتزقة، مع إضعاف الدولة المضيفة وما يرتبط بذلك من تجاوزات تقترن بها، صعوبة أخرى بالغة الخطورة. وتتفاقم تلك التحديات بسبب التضليل الإعلامي. وفي بعض الحالات، أدت تلك الأعمال العدائية إلى وفاة حفظة السلام، الذين أصبحوا أهدافا ذات أولوية. وتشيد بهم فرنسا .

وتشجعنا جهود التكيف التي تبذلها الأمم المتحدة في سياق المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، فإن احترام الدولة المضيفة لالتزاماتها أمر أساسي. وأي انحراف عن ذلك المبدأ يقوض سلطة مجلس الأمن ويعرض للخطر سلامة ذوي الخوذ الزرق ويعرقل تنفيذ ولايتهم.

وتدافع فرنسا عن رؤية طموحة لحفظ السلام، تتجلى في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وفي عام ٢٠٢٢، قمنا بزيادة تبرعاتنا، وخصصنا ٣,٧ مليون دولار لإدارة عمليات السلام وإدارة الدعم التشغيلي. وعلى وجه الخصوص، أيدنا التحول الرقمي لحفظ السلام، والاتصالات الاستراتيجية، ومكافحة التضليل الإعلامي، فضلا عن مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة. ونعمل على تعزيز المهارات اللغوية للوحدات ونواصل تشجيع مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. وأثني على النساء اللواتي يقفن، بفضل مهاراتهن اللغوية، في الخطوط الأمامية مع السكان المدنيين. ويجب أن تستمر تلك الجهود،لا سيما عن طريق تعزيز عناصر حقوق الإنسان المسؤولة عن الإبلاغ عن الانتهاكات المرتكبة في الميدان .

ونحن مقتنعون بأن مستقبل حفظ السلام يكمن في تعزيز الشراكات. وأقصد الشراكة مع الاتحاد الأفريقي وتمويل عمليات السلام الأفريقية من خلال المساهمات الإلزامية للأمم المتحدة. ونأمل أن يتم تحديد مبادئ توجيهية واضحة في قمة الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢٣، ليتسنى استئناف المفاوضات في نيويورك.

كما أقصد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتنشر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أكثر من ٠٠٠ ٥ فرد في عمليات السلام. وتكمل عمليات الاتحاد الأوروبي وأدواته المالية إجراءات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في العديد من مسارح الأزمات. وقد خصص الاتحاد الأوروبي ١,٥ بليون يورو لدعم جهود منع نشوب النزاعات والأمن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

ولم تعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.